

ان كان فان تعذر بان لم يجد الذي عنده الوديعة مالها والاويله
ولم يجف عليها معة في السفر سافر فيها ولا ضمان فان خاف
عليها دفعها للمخاطم فان تعذر الحاكم فليقمه اي ظلمه فيها التفت
ولا يضمن مسافر اودع في سفره ووديعة مسافر فيها قتلت بالن
لان ايداع المال في هذه الحالة يقضي الاذن في السفر بالوديعة وان
تعدى الموعد في الوديعة بان كانت دابة فركبها لا يسفرها او
كانت ثيابا فلبسها لا تخوف من عتدهم عندهم العبيد المملوكه
سوسنة تجلس الصمو ويضمن ان لا ينشرها او يخرجها الى ارضهم
المودع ليسفقاها ولا ينظر اليها ثم ردها الي وعانها ولو ستمه لا
الامانة او لمصرحها او حمل بسرها فقط اي من غير اقرارها
حرم عليها كذا وصارضا منا ووجب عليه ردها فوراً
ولا تعود امانه بغير عقد مجدد **قال ابن رجب في القائل**
لما مسه والاربعين اذا تعدي في الوديعة بطلت ولم تجز له الاستدراك
ووجب الدعا القوي الاضامانه محضته وقد زالت بالتعدي
ولا تعود به من عقد مجدده وصح قول المالكة للمودع على اخذت
في عتده الى الامانة فانتهى **ابن رجب في المودع امين**
لان الله تعالى يثيبها امانته بقوله ان الله يامر ان تؤدوا الامانات
اليهاها لا يضمن الا ان تعدي او فرط او خان في الوديعة ويثيب
قوله اي المودع يضمن في عدم ذلك اي عدم التعدي والتفريط
والخيانة ويعتبر قوله بيمينه في انما تلفت او انك اذنت لي في
دفعها للفلان وفعلت اي ودفعتها اليه مع انكار الملائكة الاذن
في دفعها بنفس عليها اجم وهو من المفردات ووجه ذلك انه ادعى
دفعها يبرأ به من الوديعة فكان القول قوله فيه كما لو ادعى ردها
على مالها وان ادعى الردي بعد مطلقه اي تاخيرها الى مسخها بال
عقد او ادعى ردها اي ورثه المودع الردي ولو لمالكه يثيب
الابينة اما لو ورثه المودع لا يثيبه قوله في الدفع الى المالك

ولا الوديعة

ولا الوديعة الابينة الا في غير موطنين عليها من قبل مالها وكلها
وحيث اخبر بها في الامانة او اخرجها الا في غير موطنين عليها من قبل مالها وكلها
مسخفة بلا عرق التاخير ولم يكن يحملها مونة ضمن المودع كما لو
امسك مال غيره بغير اذنه يفعل محررا اسمه الغاصب وعمل لا ي
ونوع وهضم طعام ويخون وان اكره مودع على دفعها اي الوديعة
لغير ربهما لم يضمن كما لو علبت على اخذها منه فقرا لان الاثر ان
يخرج له دفعها وان قال يضمن من اخذ له عندي الف ودفعه ثم قال
المقر فيها مني وتلفت لغير ذلك او قال ظننتها اي الالف باقر ثم
علت تلفها صدق بيمينه ولا ضمان لانه اذا قبضت الوديعة ثبتت
احكامها وان قال قبضت منه الف ووديعة قتلت الالف فقال
المقر له بل قبضها مني غضبا او قبضها من عارية ضمن ما قرنته لا
باب اعيان الموات وهو مستحق من الموات والموات في
اصطلاح الفقهاء هي الارض اجراب المارسة التي لم يجر عليها ملك
لاحد ولم يوجد فيها اثر عماره او وجد بها اثر ملك وعمارته
قال في المغني بغير جلاوي بين القائلين بالاعيان انهم وان يرد
في جريان الملاك عليهم او كان لهم اثر ملك غير جاهل بالخراب التي
انقضوا واندرست اثارها ولم يعلم مالها اي لم يعلم اعيانها
الآن لم يملك احد او كان بها اثر ملك جاهل قد تم او اثر ملك
جاهل فرب من اعيان شيئا من ذلك ولو كان الخي للارض ربه
او كان الاعيان بلا اذن الامام ملكه وحيث قلنا على المجهي مالها
فانه يملكه بما فيه من معدن جاهل ما طين كانه ذهب وفضة و
وختاس وورصاص ومن معدن جاهل ظاهر كحل وزرنيخ وكبريت
لان ملك الارض يجمع اجزا فيها وطبقا فيها وهذا منها قد حل في
ملكه على سبيل التبعية وفارق الكفر فانه لا يملك ما فيها من كثر
لان مودع فيها وليس من اجزا فيها ولا حيزه علمه اي على من
احيا رضاء عنوه لان كان المجهي ذميا فعليه اخراج الاثام للمسلمين